

بعد جهود مضنية وسط اختلاف الرؤى وصراع القوى الموجودة المتعلق بالواقع السوري العام وفي جلسة خاصة لمجلس الامن الدولي حول سوريا أصدر القرار رقم 2401 المتضمن وقف الاعمال العدائية على كافة الجغرافية السورية. اننا في المنسقية العامة للأقاليم الثلاثة (الجزيرة -فرات - عفرين ) في الشمال السوري؛ وفي الوقت الذي نعتبر فيه هذا القرار يأتي خدمة للشعب السوري في هذه المرحلة الحساسة لإنقاذ شعب سوريا في كل مناطق من آلة الموت المدمر والعنف المستمر؛ خاصة اذا ما التزمتم به كل الاطراف وتوفرت الارادة الدولية الفاعلة على الارض لتنفيذه عمليا من خلال تضافر الجهود المختلفة؛ فإننا نعلن مساندتنا لهذا القرار الدولي والتزامنا ببؤوده بما فيه خير لكل شعبنا السوري بمختلف تكويناته المجتمعية.واننا نؤكد بأن الالتزام بتنفيذ هذا القرار في عفرين والغوطة وغيرها من المناطق التي تستوجب تضمين هذا القرار يشكل وحدة متكاملة تمنح القرار والقائمين عليه فرصة تحقيق تحولات جادة باتجاه فرض الحل السياسي للارزمة السورية وهذا ما يشكل مقدمة جيدة لحل ديمقراطي شامل لكل سوريا. وإذا اخذنا بعين الاعتبار ما تتعرض له عفرين من حرب اباداة وحشية منذ أكثر من شهر نتيجتها قرابة خمسمائة جريح من المدنيين واستشهاد العشرات من الاطفال تخوضها الدولة التركية الاستعمارية الفاشية مع مرتزقتها (داعش والنصرة وعموم فصائل تنظيم القاعدة الإرهابية) وممارساتهم الوحشية ضد السكان الامنيين من قتل وتدمير وسلب ونهب واعتقال وتمثيل، وكذلك استمرار عملية الاحتلال التركي للأراضي السورية الممتدة من جرابلس واعزاز والباب وما نجم عنها من عمليات التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي والتي تعتبر بحد ذاتها جرائم ضد الانسانية تستوجب في ذلك أن تتحمل الأسرة الدولية مسؤولياتها تجاه تركيا والضغط عليها للانسحاب من كافة المناطق التي احتلتها في فترات سابقة مما يؤسس لإفساح المجال امام مكونات سوريا الاصيلية للتوصل الى الحلول السياسية. التزامنا بالقرار الدولي 2401 يأتي جنبا الى جنب تأييدنا لوحدات حماية الشعب والمرأة وعموم قوات سوريا الديمقراطية بحققها في الرد والدفاع المشروع عن المدنيين وعموم المكونات السورية وشعبنا. وأن اي تجاهل لحقيقة الواقع السائد في منطقتنا من خلال تجزئة القرار او تطبيقه بشكل دوغمائي لا يخدم الحل السياسي في سوريا ولا يخدم التوجه الديمقراطي الذي نلتزم به حلا لكل سوريا. ونطالب الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن حقنا للدماء التي تراق وبالأخص المدنيين والاطفال منهم. المنسقية العامة للأقاليم الثلاثة (الجزيرة -فرات -عفرين).

25 شباط 2018